المبحث الثالث

العقبات والتحديات

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المجتمع.

المطلب الثاني: وزارة التربية والتعليم.

المطلب الثالث: الجهاز التربوي.

المطلب الرابع: مستقبل المتخرجين.

لقد قدم الحاج سعيد للمجتمع أفكاراً فريدة في المجالين الاقتصادي والتربوي، وبما أنه من الرجال الذين لا يرون للقول قيمة ما لم يتحول إلى عمل وتطبيق، فقد قرر أن يبدأ بمفرده ويسخر كل إمكانياته لتحقيق تلك الأفكار، ولم يعبأ بما واجهه من عقبات وتحديات، فهو يؤمن بضرورة التغيير، ولو كان شديداً على النفوس، ويؤمن بالعداوة القائمة بين الإنسان وما يجهل. وبمزيد من الجهد والصبر يمكن أن تزول تلك العداوة. ولكن تبقى مسيرة الإصلاح والتجديد مرهونة بالتخطيط الناجح، والعزيمة الصلبة، والعمل الدؤوب.

وكثيراً ما يستدل الحاج سعيد على ذلك بالنجاح الذي حققه بنك دبي الإسلامي، والتغيير الذي أحدثه على الصعيد الاقتصادي في العالم العربي والإسلامي، بالرغم من العداء الشديد الذي واجهه، والمحاولات القاسية لإفلاس البنك والتشهير به. ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى تمكن بنك دبي الإسلامي من

منافسة أكابر البنوك الربوية، وانتشرت البنوك الإسلامية، واستطاعت أن تفرض نفسها على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي دفع البنوك الربوية وشركات التمويل أن تفتح فروعا تتعامل فيها بالطريقة الإسلامية.

قد لا نجد تشابها بين تجربة المدرسة الإسلامية وتجربة بنك دبي الإسلامي في كثير من الأوجه. فالدافع الديني في الخوف من الوقوع في الربا كان له أبلغ الأثر في نجاح فكرة البنك الإسلامي، بالإضافة إلى المكاسب التي يجنيها المستثمرون من التعامل بالنظام الاقتصادي الإسلامي. وهذا ما نفتقده في تجربة المدرسة الإسلامية، علماً أن استثمارنا الحقيقي يجب أن يكون في تربية الإنسان لا في جمع المال، وبناء الإنسان وتربيته مقدم على بناء الاقتصاد وتقويته. ولكن الكثير من الناس لا يدركون خطورة ما نتعرض له من غزو فكري وثقافي مباشر وغير مباشر، بل وينظرون إلى النظم التعليمية القادمة من الغرب نظرة الإعجاب والتقدير، وبالتالي ضعفت دوافع التغيير في المجتمع، إلى جانب ظهور بعض العقبات التي حالت دون نجاحها وانتشارها. ومن أبرز هذه المعوقات:

المطلب الأول: المجتمع.

لقد عمل الحاج سعيد على تنفيذ فكرته قبل طرحها للمجتمع ليثبت كفاءتها وصلاحيتها، وبدأ بأولاده إلى جانب مجموعة من الطلاب الأيتام. وكانت المراهنة على الدفعات الأولى التي أثبتت بجدارة إمكانية تأهيل الطالب وإعداده لسن البلوغ. ولكن ذلك لم يلق الاستجابة الكافية في المجتمع لأسباب عديدة منها:

- إن نظرة المجتمع للبالغ ما تزال نظرة قاصرة، فالبالغ مراهق طائش لا يمكن الاعتماد عليه، وتنقصه الخبرة والروية في التصرف. ويعزز تلك النظرة موقف القانون الذي لا يعترف بتصرفات البالغ ما لم يبلغ سن الرشد في الثامنة عشر من عمره، كما تدعمها قوانين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تحظر العمل على من هم دون سن الثامنة عشر.
- لم يتقبل كثير من الناس فكرة التحاق البالغ بالعمل قبل إكمال دراسته الجامعية. وبالرغم من تأكيد إدارة المدرسة على أن فكرة تأهيل البالغ

لسن التكليف لا تعني بالضرورة التحاقه بالعمل مباشرة، ولا تحول دون متابعة الدراسة لمن شاء[١]. كما أن الالتحاق بالعمل لا يعني أن يتوقف المتخرج عن التعلم، فطريق العلم لا ينتهي، ومواكبته ضرورة حتمية. وكثيراً ما يستشهد الحاج سعيد بالسابقين من علماء المسلمين أنهم كانوا أصحاب تجارة وحرفة. ويؤكد أن الأمر اليوم أصبح أكثر يسراً وسهولة من خلال التقنيات الحديثة والأنظمة التعليمية المعاصرة كالتعليم المفتوح والتعلم عن بعد (Distance-learning) عن طريق الشبكة المعلوماتية[٢].

- إن المجتمع الإماراتي يتمتع برخاء اقتصادي ورفاهية في المعيشة تجعل كثيراً من المواطنين غير مقتنعين بتأهيل أبنائهم لسوق العمل، وغير مضطرين لعملهم أصلاً، وقد وفرت لهم الدولة فرصا أفضل للعمل في دوائرها ووزاراتها إذا ما حصلوا على أي شهادة جامعية. وفي المقابل تختلف نظرة الوافدين في هذا الشأن فهم يرجون لأولادهم أرقى الشهادات ليتمكنوا من الفوز بأرفع المناصب، وهذا يدفعهم للتوجه إلى الأنظمة المعتمدة والمعترف بها عالمياً، ولو كلفهم الأمر عبئاً مادياً إضافياً، فهم يرون الاستثمار الحقيقي في تعليم أبنائهم.
- لقد غلبت على المدرسة منذ نشأتها بيئة رعاية الأيتام والفقراء، واتسمت بسمة المدارس الخيرية، مما جعل الكثير من الناس يحجمون عن إلحاق أبنائهم بها صيانة لسمعتهم، وحفاظا على مستوى اجتماعي معين. الأمر الذي دفع بإدارة المدرسة منذ سنوات أن تغيير من سياسيتها في تحصيل الرسوم المدرسية، وأن تخفف أعداد الطلاب الداخليين بشكل تدريجي، وقد ساعدها على ذلك فتح فروع لها في الخارج.
- إن النظام التعليمي في المدرسة يعد التدريب والتطبيق أهم محاوره

(١) من المقابلة التي أجريتها مع الأستاذ شريف سباق في مكتبه في المدرسة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠م. (أذن بالإشارة إليه).

(٢) من المقابلة التي أجريتها مع الحاج سعيد أحمد آل لوتاه في مكتبه في المدرسة بتاريخ: ٢٠٠٨/١٢/١٥م. (أذن بالإشارة إليه).

الأساسية، ويركز على الأنشطة العملية واكتساب الخبرات الميدانية التي تؤهل الطالب للحياة. وهذا ما جعل الكثير يخلط بينه وبين التعليم المهني في المعاهد التقنية والصناعية[١]. ومن الشائع أن هذه المعاهد تأتي في الدرجة الثانية بعد التعليم العام.

- إن عقدة النقص التي تعيشها المجتمعات العربية تجعلهم لا يقنعون إلا بما يردهم من الغرب، ولذلك كان الكثير يتساءل لو كانت هذه الفكرة ناجحة لعمل بها الغربيون. وقد ينطبق ذلك على أنظمة التعليم الحالية التي تمجد كل ما يأتي من الغرب، ولا تقنع بأي مبادرات محلية. وقد عملت المدرسة على طرح فكرتها في كثير من المحافل المحلية والعربية، ولم تجد الاستجابة المناسبة[٢].

- ومن العوامل التي أثرت في نظرة المجتمع هو اسم المدرسة (المدرسة الإسلامية)، وذلك نتيجة الخلط بينها وبين المدارس الشرعية[٣]، فهناك من يعتقد أنها مدرسة شرعية، ولم يفكر بالاطلاع على مناهجها. وهناك من بنى موقفه على الاحتراز من المدارس الإسلامية عموماً خوفاً على أولاده من التطرف الديني، واتقاء لما يمكن أن يواجههم من عقبات بعد التخرج بمجرد انتمائهم لمدارس إسلامية. وقد تزايدت تلك النظرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخصوصاً في حال التفكير بالسفر للخارج.

المطلب الثاني: وزارة التربية والتعليم.

تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ الإستراتيجية التي تضعها الدولة في هذا الشأن. ونظراً للانفتاح الذي تشهده دولة الإمارات من تعدد الجنسيات وكثرة الجاليات، فقد كان نظام التعليم فيها أكثر مرونة في تعدد المناهج التعليمية التي تلبي حاجات الوافدين من دول عربية وأجنبية. وقد تولت إدارة التعليم الخاص في الوزارة

(١) من المقابلة التي أجريتها مع الأستاذ شريف سباق (مرجع سابق).
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) المرجع نفسه.

مسألة الترخيص والإشراف والاعتراف بتلك المناهج التابعة لأنظمة معتمدة دولياً أو عربياً حسب القوانين والاتفاقيات المعمول بها في منظمتي التربية والتعليم العربية والعالمية.

ولكن الحال مختلف تماما مع المدرسة الإسلامية التي تفردت بنظامها من حيث عدد سنوات الدراسة والمناهج والمعلمين، وباعتبارها جهة مستقلة لا تتبع لأي نظام تعليمي معتمد. الأمر الذي جعل الاعتراف بشهادتها غير ممكن في ظل القوانين التي تلتزم بها وزارة التربية والتعليم. ولذلك كانت جميع القرارات والتوصيات تأتي مشروطة بوجوب خضوع المدرسة لإدارة التعليم الخاص، والتزامها بمناهج الوزارة وبعدد سنوات الدراسة وبمعلم المادة المتخصص. وهذه النقاط الثلاثة لا يمكن القبول بها في النظام التعليمي البديل الذي وضعه مؤسس المدرسة.

وبالرغم من الجهود المبذولة من الطرفين، وحرص الوزارة على تقديم الدعم المناسب للمدرسة، كان على المدرسة أن تكون أكثر مرونة في سبيل مصلحة طلابها. ولذلك لم يكن أمامها بد من الخضوع لإدارة التعليم الخاص من حيث الترخيص والإشراف والتوجيه الفني[1].

ففي أواخر عام ١٩٩٢م شكلت إدارة التقويم والامتحانات في وزارة التربية والتعليم لجنة لدراسة واقع المدرسة والنظام الذي تسير عليه والاطلاع على ملفات بعض الطلبة الراغبين قي التقدم لامتحان الشهادة الثانوية العامة. وقد صدر عن اللجنة تقريرا مفصلا جاء فيه: "إن النظام في هذه المدرسة يسير في طريقين واضحين: طريق يؤهل الطالب لسوق العمل، وفيه ينتظم الطالب تسع سنوات دراسية مختلفة في المراحل التعليمية الثلاث. أما الطريق الثاني فهو طريق مواز ومماثل للسلم التعليمي المطبق في الوزارة، وفيه ينتظم الطالب ١٢ سنة (٦ ابتدائي، ٣ إعدادي، ٣ ثانوي)، ويدرس المناهج والكتب الدراسية التي تدرس في المدارس الحكومية، وقد نظمت السجلات المدرسية في الفترة الأخيرة على هذا النسق"[2].

---

(١) انظر: البند السادس من التقرير المفصل عن المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم الصادر عن إدارة التقويم والامتحانات بوزارة التربية والتعليم. بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨م. (من وثائق أرشيف المدرسة الإسلامية).

(٢) انظر: البند الأول من التقرير السابق.

وأفاد التقرير بإمكانية معادلة الشهادات التي تصدر عن هذه المدرسة للطلاب الذين يخضعون للنظام المماثل لنظام الوزارة من حيث السلم التعليمي وما يتبعه من مناهج ومقررات دراسية[١].

ونص التقرير على أن المدرسة قد رحبت بالتعاون بينها وبين الإدارة المذكورة، وأبدت استعدادا لتطوير توثيقها وأن توليه المزيد من العناية والاهتمام، وأن تستعين بالنماذج الامتحانية كالكشوف وبطاقات الدرجات التراكمية وغير ذلك أسوة ببقية المدارس الخاصة التي تطبق منهج وزارة التربية والتعليم[٢].

وفي الحقيقة إن هذا الترحيب الذي أبدته المدرسة لم يكن تنازلاً منها عن نظامها التعليمي، ولا استسلاماً للواقع والنظام المفروض. وإنما كان مجرد محاولة لإرضاء الوزارة وكسب الوقت على أمل أن تتمكن المدرسة من نيل الاعتراف في جولة أخرى.

وفي سبيل التوفيق بين نظام المدرسة ونظام الوزارة كان على المدرسة أن تلتزم بمنهاج الوزارة ولو شكليا، وأن تجري الامتحانات وتعد الكشوف حسب النظام المعمول به في الوزارة. ولم يمنع ذلك من تطبيق النظام الخاص بالمدرسة، وتنفيذ برامجها اليومية.

لم يكن صعباً على المدرسة أن تضع آلية للتوفيق بين النظامين في المرحلتين التأسيسية والتوجيهية، فهناك نقاط مشتركة كثيرة، وقد كان الالتزام بمنهاج الوزارة شكليا. ولكن الأمر مختلف تماما في المرحلة التخصصية مع ما يقابلها في المرحلة الثانوية. ولم يكن أمام الوزارة مقابل إصرار الحاج سعيد على تطبيق نظامه سوى تعليق الاعتراف بشهادة المرحلة الثانوية.

وقد انعكس ذلك على الطلاب المتخرجين الذين تحملوا عبئاً إضافياً في ضرورة متابعة الدراسة خارج المدرسة لتحصيل الشهادة الثانوية ليتمكنوا من متابعة دراستهم الجامعية. وتشير نتائج الإحصائيات التي أوردتها رابطة الخرجين أن معظم

---

(١) المرجع نفسه، ص٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٢.

المتخرجين تابعوا دراستهم الثانوية إلى جانب عملهم[١]، واضطروا للتسجيل في المعاهد المسائية والالتحاق بدورات تقوية في المواد العلمية، وقد تعثر بعضهم نتيجة عدم التفرغ للدراسة.

وفي عام ٢٠٠٤م استطاعت المدرسة أن تنتزع اعترافاً باختصار سنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية إلى أربع سنوات[٢]، بحيث يدرس الطالب في العام الواحد ثلاثة فصول بما يقابل منهاجا ونصف المنهاج، على أن تلتزم المدرسة بنظام الوزارة ومناهجها في باقي المراحل. ولكن الحاج سعيد الذي لا يعترف أصلا بصلاحية نظام الوزارة لم يقبل بالتنازل عن نظام المعلم الشامل، وأصر على رفض نظام معلم المادة والمناهج المعتمدة للمرحلة الثانوية[٣] مما دفع بالوزارة مرة أخرى إلى عدم الاعتراف بشهادة المرحلة الثانوية.

وفي عام ٢٠٠٨م قامت حكومة دبي بتأسيس هيئة المعرفة والتنمية البشرية، وأوكلت إليها شؤون التربية والتعليم في الإمارة، ووضعت النظم والقوانين لتنظيم العمل في قطاع التربية والتعليم. وتقوم الهيئة سنوياً بتقييم المدارس ميدانياً للوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل الارتقاء بمستوى التعليم في الإمارة. وبناء عليه قام جهاز الرقابة المدرسية في الهيئة بزيارة ميدانية سريعة لتقييم مستوى أداء المدرسة الإسلامية. وصدر عنه اعتماد نظام المدرسة حتى الصف التاسع فقط، ونص على التزام المدرسة بمنهاج وزارة التربية والتعليم. وقدم جملة من التوصيات التي يجب تنفيذها لتحقيق التطوير المطلوب[٤].

وفي العام التالي قام جهاز الرقابة بزيارة موسعة للمدرسة امتدت ثلاثة أيام،

---

(١) انظر: الدليل التعريفي لرابطة الخريجين للمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم. (مرجع سابق)، ص٩ وما بعدها.

(٢) لجنة التقويم والتطوير بالمؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، نحن شركاء في تربية وتعليم الأولاد، (مرجع سابق)، ص١٤.

(٣) من المقابلة التي أجريتها مع الأستاذة فضة سعيد آل لوتاه في مكتبها في المدرسة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١م. (أذن بالإشارة إليه).

(٤) انظر: التقرير الصادر عن جهاز الرقابة المدرسية التابع لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، لعام ٢٠٠٩م، ص١. متاح على موقع الهيئة: www.khda.gov.ae.

وصدر عنه تقرير مفصل عن واقع المدرسة، وأكد على اعتماد نظام المدرسة حتى الصف التاسع للبنين، وحتى الصف الحادي عشر للبنات. ونص على التزامها بمنهاج وزارة التربية والتعليم. وقد أثنى على ما تقدمه المدرسة من كراسات إضافية تثري حصيلة الطالب وتصقل مهاراته. وأما مناهج المرحلة التخصصية فقد اعتبرها مجرد مجموعة جيدة من البرامج التعليمية المهنية والتقنية التي توفر للطالب فرصا للحصول على وظائف مستقبلية[١]. ويبقى على الطالب بعد تخرجه أن يتابع تعليمه في مدارس أخرى، أو أن يلتحق بالمدارس المسائية إن رغب بالعمل في تلك الفترة.

المطلب الثالث: الجهاز التربوي.

يقوم النظام التعليمي في المدرسة الإسلامية على نموذج خاص من المعلمين عرف باسم "المعلم الشامل". ويعده العمود الفقري للعملية التربوية والتعليمية، بل ويضع على عاتقه المسؤولية الكبرى في بناء شخصية المتعلم بشكل متكامل. وعليه فلا بد أن يتمتع المعلم الشامل بشخصية قيادية مؤثرة، وكفاءة علمية واسعة، وأن يتحلى بالخلق الرفيع الذي يؤهله لرعاية النشء وتربيتهم قدوة وسلوكا. ويعد هذا النموذج نادراً في ظل ما تخرجه الجامعات والكليات من نماذج يشوبها القصور في جانب من الجوانب العلمية أو التربوية أو الشخصية.

ولذلك واجهت المدرسة عقبة كبرى في توفير جهازها التربوي، وخصوصا مع ازدياد أعداد الطلاب لديها. مما دفعها للبحث عن سبل تأهيل المعلمين وتدريبهم. ويؤكد الحاج سعيد أن الجهاز التربوي كان وما زال العقبة الكبرى، وأن المشكلة لا تكمن في الكفاءة العلمية فحسب، فهناك جوانب دينية وتربوية وشخصية لا يمكن تجاوزها. ويحمّل الحاج سعيد الأنظمة التعليمية الحديثة المسؤولية في تخريج أنصاف المعلمين. ويتساءل كيف يمكن لواحد من هؤلاء أن يبني شخصية الطالب بصورة متكاملة[٢].

---

(١) انظر: التقرير الصادر عن جهاز الرقابة المدرسية التابع لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، لعام ٢٠١٠م، (مرجع سابق)، ص٨.

(٢) من المقابلة التي أجريتها مع الحاج سعيد أحمد آل لوتاه (مرجع سابق).

ويعد الدكتور محمد راغب نسب – وقد أمضى في المدرسة قرابة ربع قرن – أن قيام المعلم بتدريس كافة المواد أمر يعجز عنه كثير من المعلمين، ويحتاج إلى نخبة متميزة، وهو من أبرز معوقات العمل في المدرسة الإسلامية[١].

وبالرغم من الانفتاح الذي يشهده سوق التعليم في دولة الإمارات أمام المعلمين الوافدين من دول عربية وأجنبية، مما يوفر نماذج متميزة من المعلمين، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة، لأن معظم المعلمين الذين يتمتعون بالكفاءات العالية والشخصية المتميزة يسعون للبحث عن فرص عمل متميزة ماديا ومعنويا. علما أن ما تقدمه المدرسة الإسلامية للمعلمين يعد متميزا عن غيرها من المدارس، ولكن تبقى مسألة القناعة بدوام اليوم الكامل والسنة الطويلة وملازمة الصف الواحد عقبة يصعب تجاوزها عند الكثير من المعلمين.

المطلب الرابع: مستقبل المتخرجين.

ما زال مستقبل المتخرجين محاط بكثير من العقبات، فمعظم المتخرجين يعملون في الشركات والمؤسسات التابعة لمجموعة سعيد أحمد لوتاه، وقلة منهم من استطاع توفير فرصة عمل خارج المجموعة، ولم يكن له ذلك إلا بعد متابعة الدراسة والحصول على الشهادة الثانوية، ومن ثم الجامعية، وبالتالي صارت الفرص أمامه متاحة نتيجة خبرته العملية وشهادته العلمية. أما المتخرجون الذين تعثروا في متابعة الدراسة لم يكن أمامهم سوى الرضا بالعمل في المجموعة وبراتب محدود. وهذا مؤشر على أن سوق العمل بقطاعيه العام والخاص لم يقنع بما يتمتع به المتخرج من خبرات ميدانية ما لم تقرن بشهادة جامعية.

وبالرغم من ذلك فإن مؤسس المدرسة ما زال يتجاهل تلك الحلقة المفقودة، ويصر على أن التفرغ لمتابعة الدراسة الجامعية مضيعة للوقت وهدر لطاقات الشباب[٢]. مع العلم أن جميع المتخرجين الذين نجحوا في الحصول على فرص عمل متميزة خارج المجموعة هم ممن تابع دراسته وارتقى على سلم معاهد التعليم العالي

---

(١) من المقابلة التي أجريتها مع د. محمد راغب نسب في بيته بتاريخ: ٢٠٠٩/١٢/٣م. (أذن بالإشارة إليه).

(٢) من المقابلة التي أجريتها مع الحاج سعيد أحمد آل لوتاه، (مرجع سابق).

والجامعات، مما يضع علامة استفهام أمام درجة قناعة المتخرجين بأفكار المدرسة وتمسكهم بها.

والسبب في ذلك أن المراهق يتطلع إلى الاستقلالية ويحب تقدير الذات، وهو يرى الالتحاق بالعمل في ذلك السن يحقق له الاستقلالية المالية، ويجعله في مصاف الرجال، ويكسبه احترام الآخرين، ولكنه سرعان ما يكتشف أنه مجرد موظف غير قادر على الارتقاء في السلم الوظيفي، ويجد أن المراكز الفاعلة والمناصب المرموقة لأصحاب الشهادات العالية، مما يدفعه مرة أخرى لمتابعة دراسته، ولكن ظروف العمل تحول دون نجاح الكثير وتفوقهم.

***